

Distr.: General
2 October 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ٧٠ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات

حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من

المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تعليقات وملاحظات بشأن تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق
الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية الوارد في الوثيقة A/74/188 (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند ٧٠ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) مجيد تخت روانجي

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

تعليقات وملاحظات من جمهورية إيران الإسلامية بشأن تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية الوارد في الوثيقة A/74/188

١ - يمثل آخر تقرير للمقرر الخاص (A/74/188) انعكاساً لولاية غير مستندة إلى أسس سليمة أنشئت في الأساس لخدمة أغراض أخرى خلاف تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي الواقع، لا يمكن لولاية متحيزة أن تؤتي ثماراً أفضل. فهذا التقرير مفرط في الوثوق بمصادر لا تستند إلى أدلة مثبتة ولا يمكن التحقق من صحتها. وكثير من هذه المصادر ما هي إلا جزء من حملة "التبشيع والتفريق" التي تقودها إدارة الولايات المتحدة لتطبيق ما يسمى بسياسة ممارسة "أقصى درجات الضغط" على الإيرانيين.

٢ - وإن الاستعانة بالمصادر غير الرسمية والمبهمّة والمعادية، إلى جانب استخدام المعلومات بشكل انتقائي مع تجاهل الإنجازات المتحققة في مجال حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، كلها أمور تضع علامات استفهام خطيرة على صحة وموثوقية التقرير. وعلاوة على ذلك، لا يجوز لمعدّي أو معدّي التقرير جعل أحكامهم الاعتبارية تحدد صبغة التقرير. فبينما من حق كل منهم أن يكون له خياراته وأفضلياته الشخصية، فإن مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان (قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٥) تحظر عليهم تلطيخ التقرير بانحيازاتهم هذه. وينبغي تذكير معدّي التقرير بأن المنتظر منهم، استناداً إلى مدونة قواعد السلوك، ينحصر في "ممارسة مهامهم وفقاً لولاية كل منهم، عن طريق إجراء تقييم مهني محايد للوقائع، استناداً إلى معايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، وبعيداً عن أي نوع من التأثيرات الخارجية أو التحريض أو الضغط أو التهديد أو التدخل".

٣ - وللأسف، يظهر بجلاء في النص بأكمله تجاهل المبادئ الواردة في مدونة قواعد السلوك، ولا سيما مبدأ "الحياء". فعلى سبيل المثال، يرى معدّ أو معدّو التقرير أن التدابير القانونية التي تتخذها الحكومة هي ببساطة تدابير "تسفيهية" و "زائفة"، وأن الإجراءات القانونية هي "مسرحية"، وأن المعلومات المقدمة على سبيل الردّ على مشروع التقرير هي "مزاعم مبهمّة وغير مستندة إلى أدلة"، وتستخدم لفظة "النظام" عوضاً عن المسمّى الرسمي لدولة عضو في الأمم المتحدة. وليست هذه سوى بضعة أمثلة لما يعتري التقرير من عيوب أساسية متعدّدة. وفي الوقت نفسه، من الأمور اللافتة للنظر بشدة عند تناول التقرير ما يتضمنه من إعادة بث للأخبار الكاذبة والتفسيرات المتحيزة للقوانين، وبالأخص دستور جمهورية إيران الإسلامية.

٤ - وفي الوقت نفسه، توجد في التقرير إسقاطات خطيرة ذات دلالة. ففي حين يتضمن التقرير تشويهاً متكرراً للجهود التي تبذلها الحكومة لتأمين الشعب، بما يشمل مكافحة الإرهاب والحركات الانفصالية، فإنه يصر على تجاهل التدابير التي تتخذها الحكومة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولا يمكن أن يكون معدّ أو معدّو التقرير جاهلين بما أحرز من تقدّم وما تحقّق من إنجازات في هذا الصدد؛ بيد أنه نظراً للأسباب المذكورة آنفاً، تعيّن أن تُترك هذه الأمور دون أن يلتفت إليها أحد. ومن ناحية أخرى، ففي حين يتناول التقرير باستفاضة وبشكل غير محايد حالة بضعة أشخاص من مزدوجي الجنسية

المحتجزين لأسباب تتعلق بالأمن الوطني، فإنه يختار ألا يأتي أبداً على ذكر مصير عشرات الإيرانيين الأبرياء في مختلف أنحاء العالم الذين تم القبض عليهم وحبسهم ومقاضاتهم بدعوى انتهاكهم للجزاءات غير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة، ومن بينهم امرأة حامل وأستاذ جامعي ومستنون وأفراد يحتاجون إلى رعاية طبية عاجلة. فرما لا تستحق حقوق الإنسان الخاصة بمؤلاء أن تُذكر في التقرير. وهذا النهج الانتقائي تجاه مسألة حقوق الإنسان، الذي يمكن ملاحظته في النص بأسره، قد أثبت أنه يقوّض تعزيز هذه الحقوق وحمايتها.

٥ - ولا يمكن أن تؤدي أوجه القصور الفنية والمنهجية المتجسّدة في التقرير إلا إلى مزيد من تناقض شرعية آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ونزاهتها وأهمية دورها وإلى تقويض مصداقيتها أكثر وأكثر. وللأسف، فإن التقرير يبرز مرة أخرى استمرار التلاعب بهذه الآليات وتسييسها عن طريق الانتقائية وازدواجية المعايير. وفي حقيقة الأمر، فإنه بخلاف المخططات السياسية لبضعة بلدان تملك أسوأ سجلات لحقوق الإنسان وهي التي تقف وراء الولاية الأصلية، ليس هناك مبرر يمكن تصديقه لأن يتم - داخل منظومة الأمم المتحدة - إصدار أربعة تقارير سنوية متطابقة تقريباً عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. فبعد السير على نفس الدرب الخاطئ لعدة سنوات، لا بد أن يكون قد أصبح من الجلي أن تكرر الادعاءات الكاذبة والمنحازة لا يثبت صحتها أو يضيف عليها المصدقية. بل إن الطابع المسيس والمؤذي للولاية المستند إليها في إصدار هذا التقرير تحديداً يجعل التقرير برؤته مثار اعتراض.

٦ - وعلى الرغم من هذا الموقف المبني، أبدت حكومة جمهورية إيران الإسلامية جديتها وصدق نواياها بدخولها في حوار مع المكلف بالولاية في مناسبات مختلفة، وعُقدت عدة اجتماعات في جنيف ونيويورك تحقيقاً لهذه الغاية. وسعت الحكومة أيضاً إلى الإسراع بعملية الرد على الرسائل التي تتلقاها من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وإلى موافاتهم بروود دقيقة تقنية وموثقة. وبالإضافة إلى ذلك، أبدت تعليقات موضوعية على مشروع التقرير قيد النظر. وتجدر الإشارة إلى أنه في التقرير النهائي، أشير في عدة مواقع إلى التعليقات المقدمة من السلطات الإيرانية. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه، وللمرة الأولى، يكرس أكثر من فقرة واحدة من التقرير لآثار الإرهاب الاقتصادي التي تمارسه الولايات المتحدة، حيث ترقى الجزاءات الاقتصادية التي توقعها دون تمييز إلى مستوى انتهاك جسيم لحقوق الإنسان، هو أشبه بالإبادة الجماعية، ضد أمة بأسرها.

٧ - وينبغي التأكيد على أن حماسة الإيرانيين لحقوق الإنسان والديمقراطية هي شعور حقيقي نابع من داخل وطنهم. أما الضغوط الخارجية، وإن كانت غير قادرة على حمل الإيرانيين على التخلي عن حلمهم بمجتمع أكثر رخاء، فقد ثبت أنه لا ينتج عنها سوى الإضرار بالعملية. وفي الوقت ذاته، تفخر جمهورية إيران الإسلامية بأنها لا تعتمد إلا على شعبها باعتباره المصدر الوحيد لأمنها وتنميتها. ففي الجوهر، تستمد جمهورية إيران الإسلامية شرعيتها وأمنها من صوت شعبها ومن صندوق الاقتراع. وتدرك الحكومة تماماً أيضاً أن تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بمواطنيها ليست فقط مسؤولية قانونية وأخلاقية، بل ومتطلب أساسي لأمنها الوطني. وعلى ضوء ما تقدّم، فإن صوت الشعب، الذي يعبر عنه بانتظام في صندوق الاقتراع، هو الذي يقرّر مصير البلد بشكل حقيقي. ولعل من المفيد التذكير بأنه في غضون بضعة أشهر، سيمارس الإيرانيون مرة أخرى حقهم في تقرير مستقبلهم ديمقراطياً بالتوجه إلى صناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية الوطنية الحادية عشرة. وللأسف، لم يقدر

التقرير على إظهار هذه الحقائق البالغة الأهمية. وإن تجاهل التقرير بصورة شبيهة تامة للبيئة الديمقراطية الدينامية الموجودة داخل إيران لأمر ذو دلالة في حد ذاته.

٨ - وقد اختار معدّ أو معدّو التقرير عوضاً عن ذلك التركيز على موضوع هو في واقع الأمر نقطة قوة لإيران والإيرانيين كأمة. فإيران في جوهرها بلد كوّنته وحافظت على كيانه أقليات عرقية ودينية. ويمثل تقدير الأقليات والاعتراف بها إحدى السمات المتأصلة في ماضي البلد وحاضره ومستقبله. وقد تعيش الإيرانيون في سلام ووثام، بغض النظر عما بينهم من اختلافات في الانتماءات الإثنية أو العرقية أو الخلفيات. فإن ما يجمع الإيرانيين ليس هو لغاتهم ومعتقداتهم وأعرافهم المتباينة الأشكال والألوان، بل هو ما يتشاركون فيه من تاريخ وأحلام وأفراح وهموم على أرض اسمها إيران. إن إيران هي التي تجمعهم، لا ثقافتهم أو أديانهم أو انتماءاتهم العرقية المختلفة. بيد أن واقع كهذا يصعب فهمه على من عاشوا طيلة حياتهم في مجتمعات تعصف بها الكراهية والمواقف المستندة إليها، فضلاً عن التمييز العنصري والعربي.

٩ - وليس سراً أن استتارة النزاعات العرقية والدينية هي جزء لا يتجزأ من حملة ممارسة أقصى درجات الضغط التي تتبعها إدارة الولايات المتحدة بصورة مستمرة تجاه الإيرانيين، تلك الحملة المغرضة التي تستهدف "إبادة" إيران كبلد. وقد أنفقت الولايات المتحدة وشركاؤها ملايين الدولارات على استتارة مثل هذه النزاعات غير الموجودة في الأصل، فحتى إن لم يكن هناك نزاع إثني أو عرقي، ينبغي اختلاق نزاع من هذا القبيل بطريقة أو أخرى. ومن غير المستغرب أن يلجأ من يديرون هذه الحملة الشريرة، في حيلة وقحة تخدم مآربهم، إلى وصف من يقومون بأدوار في تلك المسرحية بالناشطين في مجال حقوق الإنسان.

١٠ - غير أن المأساة تكمن في قبول آليات الأمم المتحدة بأن تصبح جزءاً من هذا المخطط الكريه. فمن الأمور البغيضة أن يتم تمجيد الانفصاليين والإرهابيين، الذين تلطخت أياديهم بدماء المواطنين الأبرياء وأفراد إنفاذ القانون، باعتبار أنهم ضحايا للتمييز العرقي أو الديني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إصرار التقرير على التلميح إلى وجود انقسام وتعصب في المجتمع من الأمور التي تستعصي على الفهم. فالمساعدة على اختلاق أوضاع لا وجود لها أمر لا ينم إلا عن اتباع نهج غير بناء. وفي الواقع، فإن استسلام الأمم المتحدة لإرادة من يديرون حملة "التبشيع والتفريق" ضد الإيرانيين لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تبديد أي أمل باق في التعاون والتفاهم. وبطبيعة الحال، فيما أن المتوقع هو أن يُعامل جميع الناس، بصرف النظر عن الدين أو الأصل العرقي، معاملة متساوية أمام القانون، فإن الانتماء إلى أقلية ما لا يمكن، ولا ينبغي، أن يمنح أي مخالف فرصاً للإفلات من العقاب. بل وإنه بما أن أي شخص موجود في البلد ينتمي إلى أقلية ما بشكل أو آخر، فلو اعتُمد مثل هذا النهج لأصبح جميع الإيرانيين تقريباً مستثنين من إنفاذ القانون!

١١ - وقد أثّرت في التقرير حالات محدّدة تم الردّ عليها بالتفصيل من جانب السلطات. بيد أن هذه الحالات لا تفوق في خطورتها ما يوجد في معظم البلدان من حالات مماثلة بحيث تشكل مبرراً لإصدار تقارير أو اتخاذ قرارات في شأن بلد بعينه. وهناك بالتأكيد، كما هو الحال في سائر البلدان، أوجه قصور وتجاوزات. غير أن الإيرانيين، بما في ذلك الحكومة، هم الأعلى صوتاً في الاعتراض على أوجه القصور القائمة، والإيرانيون أنفسهم هم وحدهم أصحاب المصلحة الحقيقية في التصدي لها.

١٢ - وفي الوقت نفسه، هناك دوماً مجال وإمكانية لتحسين القوانين طالما لم يتعارض ذلك مع القواعد الاجتماعية المقبولة لدى المواطنين. وفي هذا السياق، فإن الإصلاح الجوهري للقانون الوطني المتعلق بالمخدرات، وتعديلات قانون المواطنة والجنسية، فضلاً عن الخطوات الجاري اتخاذها صوب إصدار قانون

منع العنف ضد المرأة، كلّها ليست سوى بعض الخطوات الجديدة بالذكر المتخذة مؤخراً. وغني عن القول إنه لا يمكن، ولا ينبغي، لأي بلد أن يتخلى عن مبادئه وقيمه لنيل قبول القلّة التي تريد فرض طريقتهما في الحياة على غيرها.

١٣ - فإذا كان هناك اهتمام حقيقي بحقوق الإنسان، فإن المسار الصحيح يمر عبر الاحترام المتبادل والحوار. وقد دأبت جمهورية إيران الإسلامية على البرهنة على التزامها تجاه عملية الاستعراض الدوري الشامل وتعاونها مع جميع الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات التي هي طرف فيها، وكذلك التزامها تجاه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد أعربت إيران مرارا وتكرارا عن استعدادها لبدء حوار جاد بشأن حقوق الإنسان مع جميع الأطراف المهتمة. وللأسف، فإن هذه المقترحات الصادقة لم تجد آذانا صاغية، بينما لا يزال التهيب والإكراه هما السائدان. ولتعزيز مصداقية خطاب حقوق الإنسان، يلزم إجراء حوار قائم على الاحترام المتبادل دون تقاذف الاتهامات أو إلقاء اللائمة على الغير. وهذا التقرير هو مجرد خطوة أخرى على الطريق الخاطئ.